

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٩ جادى الاولى سنة ١٤١٠ هـ. الموافق ٧ كانون الاول سنة ١٩٨٩ م. العدد ٣٦٦٨

عدد ممتاز

مراسيم

تأليف وزارة دولة السيد مضر بدران

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأجل

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم
حفظه الله وأيده

يشرفني يا مولاي أن أرفع إلى مقام جلالكم أجمـل
النخبة مقرونة بأصدق مشاعر الولاء والاخلاص لعرشكم الهاشمي
المفدى ، ولقيادتكم الرشيدة المبدعة .

لقد أكرمني الله ، يا صاحب الجلالة ، منذ أن
وعيت الحياة ، بأن أكون بالقرب منكم ، وأن أرافق سنوات كفاحكم
في سبيل بناء الأردن الحديث ، فتعلمت منكم الكثير ، وما
زادتني الأيام إلا إعجاباً بما حباكم الله به من قدرة فائقة
على العطاء الذي أغناء حسن تاريخي عميق ، ونقاء استشراق
مبدع لايقاع الحياة المعاصرة .

وقد تدفق مطاؤكم يا مولاي في سماء منقطع النظير :
فمن جهد موصول لرعاية كل شأن من شؤون أمتكم الأردنية ، إلى
عمل جاد لامتلاء راية الأمة العربية . ومن التزام كامل بدعم
الغضايا الإسلامية ، إلى انفتاح واع على هموم العالم وتحديات العصر .

٢

فلكل قرية من قرانا الأردنية موقع في قلوبكم ، ولكل
مواطن في بوادينا أو حواضرنا مكان في نفسكم . ولكل عربي ومسلم
في بلادنا الواسعة حيز من رؤياكم . ولكل قضية انسانية أو
دولية عادلة نصيب من اهتمامكم .

وانني لاستذكر بكل اعتزاز مراحل بناء الأردن الحديث
أيام تعريب الجيش وتعزيز الاستقلال . كما يملؤني الفخر لدى
تمثل مواقف جلالتكم المتصلة في الدفاع عن شرف الأمة العربية
وجودها . وما يوم الكرامة ببعيد ، وما دعمكم الاصيل ،
والتزامكم العميق بالدفاع عن الأرض العربية في العراق الا صفحة
ناصعة من صفحات تاريخ طويل من النضال والفداء .

ولقد شرفتني ، يا مولاي ، بتحمل المسؤولية في مرحلة
دقيقة من مراحل حياتنا . فقامت وزملائي الوزراء خلال الأشهر
الماضية ببذل أقصى الجهد لتنفيذ توجيهات جلالتكم كما جاءت
في كتاب التكليف السامي ، وتصدت الحكومة لمعالجة الازمة
الاقتصادية ، واتخذت ما استطاعت من اجراءات لتحقيق الاستقرار
النقدي والمالي . وقد أولت الحكومة عناية خاصة للشؤون التي
لها مساس مباشر بحياة المواطن ، فركزت على حمايته من الجشع

هكذا من الأجل

والاستغلال ، كما أقرت برامج اقتصادية واجتماعية محددة من شأنها التخفيف من ظاهرة البطالة ، ومحاربة جيوب الفقر .

وبالقدر الذي أتيح للحكومة من وقت توجّهت الى تطوير الادارة ضمن برنامج علمي مدروس ، وكذلك حاولت تحسين الخدمات العامة من خلال منظور شامل ، وخاصة في حقلّي التعليم والصحة . وقد وضعت نصب أعينها - قبل كل شيء - توفير أساب الدعم لفواتنا المسلحة بما يكفل اعلاء هذا المرح السامخ في بلدنا .

وقد بذلت الحكومة الجهد لكي ترقى الى تطلعات جلالتم في تعزيز بناء مجتمع متشارك يحقق فيه كل مواطن ذاته في جو من الحرية والعدل .

والان وبعد أن تحققت بحمد الله وبدعم من جلالتم مرحلة من مراحل تعزيز هذا البناء ، باجراء الانتخابات النيابية العامة ، فانني أشرف بان أرفع الى مقام جلالتم استقالة حكومتني لافساح المجال أمام تشكيل حكومة جديدة تنهض باعباء المرحلة القادمة .

وأغتنم هذه المناسبة لأرفع الى جلالتم اعتزازي وزملائي الوزراء بالثقة الملكية الغالية التي نعمنا بها ، وبالشرف الذي حظينا به طوال مدة حكومتنا . أملين من الله العليّ القدير أن نكون قد أوفينا بالعهد وقمنا بأداء الامانة ، وأن يرمي جهود جلالتم لخير أمتكم الاردنية وأمتكم العربية وأن يمتعكم بالصحة والسعادة .

خادمكم الامين

زيد بن شاكر

عمان في ٦ جمادى الاولى ١٤١٠ هجرية
الموافق ٤ كانون الاول ١٩٨٩ ميلادية

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا سيادة الأخ الشريف زيد بن شاكر حفظه الله

أبعث لسيادة أخي بأطيب تحياتي ، ومصدق مودتي ، وفائق تقدير ، كما أحبي معكم زملاءكم الوزراء الذين شاركوكم حمل أمانة المسؤولية وقاموا بتأديتها برئاسةكم خير أداء في مرحلة دقيقة صعبة تمكنتم خلالها بتوفيق من الله وعونه من تصويب الاتجاه ووضع الأسس السليمة لسياسة التكيف الاقتصادي والمالي ومن التحضير للانتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر ، ومن اجراء الانتخابات في جو من الحرية والنزاهة وبأسلوب تميز بالقدرة والكفاءة أكدت مجتمعة الصورة المشرقة لمملكتنا الأردنية الهاشمية اقليميا ودوليا ، وهي الصورة التي حرصتم دائما على صونها والمحافظة عليها في مختلف مواقع المسؤولية التي تبوأتموها . فلکم منا ومن شعبنا الأردني العزيز الشكر والعرفان .

ولئن كان اختيارك بعد انتهاء الفترة الانتقالية المتوقعة بالانتخابات النيابية ، أن تفسح المجال لزميل آخر يواصل المسيرة مع مطلع مرحلة جديدة فيها ، فاننا نقبل استقالة حكومتكم ، متمنين لكم ولزملائكم ممن شاركوكم تحمل المسؤولية ، التوفيق والنجاح ، وواقين من أن الوفاء والاخلاص والتفاني في أداء الواجب ستظل السمات التي تطبع أعمالكم حيثما كانت مواقعكم في خدمة وطننا الغالي وأبنائه الأعزاء وأمتنا الماجدة .

لقد أودعناك الأمانة ، فكنت المخلص الأمين ، وحملناك المسؤولية ، فنهضت بها بشجاعة ومثابرة واتقان ، ومنحكناك

الثقة ، فكنت على مستواها . وبعد ، فهذه سيرتنا نحن بني هاشم ممن جعلنا هجرتنا لله ورسوله ، ونذرنا أنفسنا للناس كافة ، نخدم كما كانت أواثلنا تخدم ، ونعمل مثلما عملوا ، نحمل الأمانة ونورثها من بعدنا سليمة مصونة ، فله الحمد سبحانه ، وهو ولي التوفيق . حفظك الله أبا وسندا ، ورعاك صديقا ورفيقا درب ، مع صادق تقدير واعتزاز ، وخالص مودتي وتمنيات .

أ.م.د. زيد
٢٤٩٦

عمان في ٦ جمادي الأولى سنة ١٤١٠ هجرية .
الموافق ٤ كانون الأول سنة ١٩٨٩ ميلادية .

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ مفر بجران حفظه الله

أحييك بملء الثقة والمحبة والتقدير وبعد ،

فيسعدني أن أخطبك والوطن في بدايات مرحلة جديدة كان مطلعها الانتخابات النيابية التي تمت بعون الله في أجواء من الحرية والصفاء ، وعززت ما في نفوسنا من ثقة وتصميم على مواصلة مسيرة التقدم والبناء في إطار من الاستقرار والاطمئنان ، وبروح من العزم والثبات ، وفي ظل من الديمقراطية البرلمانية التي توفر خير إطار للمشاركة ، وللتعاون والحوار المسؤول ، بينما نحن نتعامل مع القضايا التي تشغل بال الأمة ، ونستمدتي للتحديات التي يتعرض لها الوطن ، ونعالج المشكلات التي يجابهها المجتمع ، ونمضي في عملية التكيف والإصلاح التي بدانها .

ونظراً لاستقالة حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر ، وبناء على ما عرفناه فيك من وطنية مبدقة والتزام قومي مخلص ، واستقامة في الخلق والعمل ، وأمانة في تادية الواجب ، واحاطة بشؤون الدولة ، وشمول للرؤية ، ودقة في الأداء والمتابعة ، وتفاعل مع تطلعات المواطنين وهمومهم ، فأننا نعهد اليك بتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة في هذه المرحلة الدقيقة التي نجتاز ، وقلوب الأردنيين جميعاً تخفق بالأمل في نجاح المنهج الديمقراطي ، وفي إيجاد حلول لمشكلات الوطن وتعزيز منعمته واستقراره .

وبناء على ذلك ، وحتى نبليغ الغاية المرجوة ، وبعد الاتكال على الله ، فأننا نرى الاستهداء والتمسك بالمبادئ والمرتكزات التالية ، وإيلاءها جل اهتمامكم :-

في المجال الخارجي :

- (١) مواصلة الانفتاح والاندماج والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية المختلفة تأسيساً على ما رستخناه من علاقات طيبة ومصادقية عالية

(٢)

معها ، في إطار التزامنا بمبادئ الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وبما يحقق مصلحتنا الوطنية والقومية ، وينسجم مع احترامنا للمبادئ الانسانية .

- (٢) احترام الاتفاقيات الثنائية القائمة بيننا وبين الدول الأخرى ، والعمل بموجبها بما يخدم مصالحنا المشتركة ، وتطوير هذه الاتفاقيات ومراجعتها بالاتفاق مع الأطراف الأخرى ، كلما اقتضت الضرورة ذلك .

في المجال العربي :

- (١) الالتزام بميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وفاء لالتزامنا القومي ، ونصرة لقضايا امتنا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

- (٢) مجلس التعاون العربي معقد آمل ورجاء لشعوبنا العربية ، وهو الغرسة الواعدة التي لا بد من رعايتها وتعهدها والعمل على نموها من خلال تنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن المجلس وصونها ، وإضافة الجديد الممكن إليها ، تحقيقاً لأمانتي شعوبنا العربية في التكامل والوحدة والبناء السليم الراسخ .

- (٣) مواصلة الالتزام بدعم أسر شهداء الانتفاضة الفلسطينية المباركة ، والعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، على دعم صمود اخوتنا الفلسطينيين في أرضهم المحتلة من خلال اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود .

- (٤) بعد اتخاذنا لقرار فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية لا بد من متابعة اتخاذ ما يمكن من اجراءات للتسهيل على الاخوة الفلسطينيين ودعم صمودهم بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على ضوء سياستنا الواضحة ، القائمة على الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني .

هكذا من الأهل

(٣)

(٥) الاستمرار في القيام بواجباتنا المقدسات الاسلامية والمسيحية وبخاصة تجاه القدس الشريف والمحاكم الشرعية والأوقاف الاسلامية وما يتبعها من مؤسسات في الضفة الغربية المحتلة .

في المجال الوطني :

(١) ان الأمن والاستقرار هما عماد التنمية والازدهار ، وعليه ، لا بد أن تنطلق قواتنا المسلحة وأجهزة الأمن العام بكل الرعاية والاهتمام كي نراهم اداء واجبها الوطني في حماية أمن الوطن وتوفير الطمأنينة للمواطن ، فيمضي في عملية البناء والإعمار في جو من الثقة وفي منأى من الخوف والقلق والإرهاب .

(٢) ان الديمقراطية منهاج حياة لا يقتصر على الحياة البرلمانية فقط . ومن هنا ، فإنني أؤكد على أهمية تعميقها وانتشارها . ففي ذلك حماية لها وترسيخ لمضمونها . والديموقراطية كذلك تعني الحرية المسؤولة في إطار القانون . وعليه لا بد من إيلاء قضية الحريات العامة التي هي من صميم حقوق الإنسان ذات القدر من الاحترام والاهتمام والحماية والعناية التي يستحقها النظام العام . فانسجامهما وتكاملهما يشكلان ركيزة هامة من ركائز أمننا الوطني ، ودرعا واقيا للديموقراطية .

ولعل أبرز ما يمنح الديمقراطية معناها ومضمونها ، هو سيادة القانون واحترام الرأي الآخر . فجميع المواطنين مهما كانت أصولهم ، ومعتقداتهم ، ومذاهبهم ، وأجناسهم ، متساوون أمام القانون . ومن واجب الحكومة ، أن تراعي هذا المبدأ وتصونه وتعمل به ، ليس لأنه فقط حكم دستوري ، بل لأنه أيضا الوسيلة التي تكفل تمتين نسيج الوحدة الوطنية ، وإزالة الإحساس بالغبن ، وتعميق المحبة والولاء للوطن ، وإطلاق قوى الإبداع والمبادرة ، وبخاصة في إطار مبدأ تكافؤ الفرص وتمتع المواطنين بالحريات العامة ، المكفولة بالدستور ، والمنصوص عليها في القانون .

(٤)

أما احترام الرأي الآخر ، وهو أحد مقومات الديمقراطية ، فيعني التزام فئات الشعب المختلفة بمبدأ التسامح الذي فطر عليه مجتمعنا ويدعو اليه ديننا الحنيف ، مثلما يعني قيام الحكومة بواجبها في حماية هذا التسامح في إطار القانون صونا لوحدةنا الوطنية المقدسة .

ان استئناف حياتنا الديمقراطية البرلمانية يفتح الطريق أمام المشاركة الشعبية ، التي تعني مراقبة مجلس الأمة للحكومة وتعاونها الوثيق معها ، في إطار من الحوار البناء ، والحس بالمسؤولية الوطنية ، بما لا يعطل مصالح الشعب الحقيقية وبما يعجل في عملية التكيف والإصلاح ، ومواصلة مسيرة التقدم والتنمية ، وفق مقتضيات التطور التي تملحها الحاجة ومتغيرات العصر .

في المجال الاجتماعي :

(١) ان تحقيق الأمن الاجتماعي يتطلب الاستمرار في تنفيذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر ، وذلك من خلال سياسة شاملة قصيرة ومتوسطة الأمد تزيد من فرص العمل في جميع أقاليم المملكة ، وتوفير مزيدا من فرص التاهيل والإرشاد ، وتعمل على تنفيذ برامج التعليم والتدريب المستمرين ، بما يضمن تحقيق التفوق المعرفي والمهني للمواطن الأردني ، وتقديم التمويل اللازم لإقامة المشاريع الصغيرة .

(٢) العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين أقاليم الدولة وفئات المجتمع بما يعنيه ذلك من تطوير المفاهيم وتعديل التشريعات المتمثلة بهذين الأمرين تعزيزا للعدالة الاجتماعية وتأكيدا لمبدأ التكافل الاجتماعي .

(٣) التوسع في برامج تنظيم الأسرة ودعم مراكز رعاية الطفولة والأمومة ، وتقديم الدعم المباشر للمواطنين ممن يثبت عدم قدرتهم على الانتاج بسبب العجز أو المرض ، وتطبيق قانون رعاية المعوقين ، وتوفير الرعاية الصحية لهم .

هكذا من الأصيل

(٥)

(٤) المضي في تقديم الخدمات لسائر المناطق في المملكة وإدامة وسائلها وشبكاتها المختلفة .

في المجال الثقافي والإعلامي :

(١) أن تحقيق التميز المعرفي والمهني والأخلاقي والإداري ، هو السبيل الأمثل للتعبير عن شح موارد الدولة الطبيعية . فلا بد من التكثيف المدروس لبرامج التدريب المختلفة ، وتنفيذ خطة التطوير التربوي ، والتأكد من أن المناهج الموضوعة ، وبرامج تأهيل المعلمين والمعلمات ، تنفق مع إرساء قواعد التفكير العلمي ، وتؤكد على ذاتيتنا الحضارية ، وتكفل معرفة أوسع وأعمق لواقعنا الوطني والقومي بمحدداته وتحدياته ، وتوفر وعياً عميقاً لمشكلات البيئة ووسائل حمايتها .

(٢) أن الحرية التي ينعم بها بلدنا هي الوسط المحي لتطوير المؤسسات الثقافية والشبابية . وعليه ، لا بد من العناية بها حتى تتمكن من أداء رسالتها في اكتشاف المواهب ومقلها ورعايتها ، وفي حفز الشباب واستنفار طاقاتهم في مجال العمل الجماعي التطوعي سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المجتمع المحلي .

(٣) أن أجهزة الإعلام المختلفة هي مرآة المجتمع وأحد وسائل التربية الوطنية فيه . فلا بد ونحن نخوض التجربة الديمقراطية بوعي ومسؤولية ، أن تعمل الحكومة على تطويرها وتنظيمها أسلوباً ومضموناً ، بما في ذلك مراجعة قانون المطبوعات والنشر ليتفق مع هذه الروح الجديدة .

(٤) أننا نعيش في عصر سريع التغير بسبب التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع . فلا بد من إيلاء البحث العلمي في المؤسسات والمعاهد العلمية المختلفة اهتماماً خاصاً ونظرة جادة .

(٦)

في المجال الاقتصادي والمالي :

لا ريب أن مشكلة المديونية والتراجع الاقتصادي الذي تعرض له الوطن خلال العامين الماضيين ، سيكفلنا معاً شغلنا الأول في الفترة القادمة . لقد قامت الحكومة السابقة بوضع أسس معالجة الأوضاع المالية والاقتصادية ، وتصويب المسار وحقق نجاحاً ملحوظاً لا بد من التأسيس عليه والمضي في سياسة الإصلاح حتى يستعيد اقتصادنا الوطني عافيته . وحتى يتحقق ذلك ، لا بد من :

(١) أن تتوجه السياسة الاقتصادية نحو تسريع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ورفع مستوى الإنتاج بما يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية .

(٢) الاهتمام بمعالجة جذور الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بسبب شح الموارد ، الأمر الذي يتطلب السعي الحثيث لتطوير مواردنا المعدنية والسياحية والزراعية واستغلالها بالشكل الأمثل .

(٣) تكثيف الاتصال والتفاعل مع دول العالم بقصد زيادة صادراتنا الوطنية من السلع والخدمات .

(٤) تنشيط دور القطاع الخاص وتعديل القوانين والأنظمة ذات العلاقة بشكل يكفل تحقيق ذلك دون لبس أو غموض ، وفي إطار مبدأ تكافؤ الفرص .

(٥) التعجيل في إصدار التشريع القانوني المناسب لمكافحة الجريمة الاقتصادية بكل صورها .

(٦) دعم إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تطوير استخراج المعادن وتصنيعها وإيلاءها أهمية خاصة .

(٧) المضي في تنفيذ برنامج التكيف الاقتصادي متوسط المدى وصولاً لتحقيق إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من خلال التحكم في العجز المالي وتقليصه بالتدريج ، كي ينسجم الإنفاق العام مع الموارد المحلية لخزينة الدولة .

هكذا من الأجل

(٧)

(٨) المضي في بناء احتياطي المملكة من العملات الأجنبية وصولاً لتحقيق التوازن الخارجي في مدفوعات ومقبوضات المملكة والمحافظة على استقرار صرف الدينار الأردني .

(٩) أن حسن الإدارة المالية هو أولوية قصوى في هذه المرحلة مما يستدعي اعتماد استراتيجية ملائمة لمعالجة المديونية الخارجية تنمى الخوابط اللازمة لضمان توجيه التمويل الخارجي لصالح المجهود التنموي وتمنع تجاوز حجم الدين حدود الطاقات التي يسمح بها اقتصادنا .

أن التحديات التي تواجهنا كثيرة ، بعضها قديم مألوف ، وبعضها طارئ جديد في نوعه ، ولكنه ليس جديداً في حجمه ، فقد سبق وأن واجهنا ظروفنا أدق وأصعب ، وتمكننا بعون الله وبوعي المواطنين ، وبإخلاص وتفاني المسؤولين ، من التمدد لها وتجاوزها ، وما قصة وطننا ابتداء ، إلا قصة النمو والثبات ، أمام الأخطار والتحديات ، والعمل والكفاح ، في سبيل التقدم والمنفعة والنماء .

أن عزيمتكم المادقة وإرادة شعبنا الصلبة ، والعهد الجديد المزمع بالمشاركة البرلمانية ، يزيد من ثقتي بقدرتنا على قهر المعاب ومواصلة مسيرة الخير والبناء .

منتظرين تنسيقكم بأسماء زملائكم الوزراء ، ومؤملين لكم التوفيق والتجاح في تأدية الأمانة ، نرفع إلى الله سبحانه أن يلهمنا السداد والرشاد ، عزيزنا ،

أحمد
الحمد
الحمد

١٤١٠ هـ
١٩٨٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم أيده الله ورعاه

أرفع لمقام جلالكم أصدق آيات الوفاء والولاء ، وأدعو الله تعالى أن يكلائكم بعنايته ، ويسبغ عليكم من نعمائه ، وهو الذي أنعم على أردننا العربي ، بأن جعل قيادته في عترة محمد صلى الله عليه وسلم ، ممثلة في ذاتكم الهاشمية العريقة ، بكل ما تحمله من معان أميلة ، وتنطوي عليه من أبعاد تاريخية وحضارية ، وترمز إليه من تطلعات عربية ومبادئ إسلامية غالبة .

لقد شرفتموني - يا مولاي - بكتابكم السامي الذي عهدتم إليّ بموجبه تشكيل الوزارة الجديدة . واني إذ أشعر بالفخر والاعتزاز بهذه الثقة الملكية الغالية ، لأدرك تماماً ثقل الأمانة التي أمدع بأمركم بحملها في هذه المرحلة الدقيقة التي نجتاز . ولكن هذه الثقة ، وما تعودت أن اتلقاه منكم دائماً ، من صادق دعمكم ، وسديد توجيهكم ، وما تعقدونه من آمال على النهج الديموقراطي البرلماني وتجسيد مبدأ المشاركة بالتعاون البناء مع السلطة التشريعية ، هي التي تمنحني بعد الاتكال على الله ، العزم والقدرة على حمل الأمانة ، وكلّي أمل ورجاء ، أن يوفقني الله في أداؤها ، بما يعود بالخير والبركة على المواطنين ، وبالعز والمنعة على مملكتنا الأردنية الهاشمية ، كما يحرص جلالكم ويتمنى .

أن شعبكم الأردني الوفي - يا مولاي - يدرك ويقدر معاً ، ما أنجزتم على الساحتين العربية والدولية ، في بناء مصداقية الأردن العالية من خلال مصداقية جلالكم التي أثمرت قوة واحتراماً وسنداً للوطن ، والتي لمس شعبنا آثارها الإيجابية في الفترة الأخيرة بشكل خاص ، حينما انبرى الأشقاء والأصدقاء مشكورين ، لمساعدة الأردن في أزمته المالية . وعليه ، فإن حكومتي ستسير على خطاكم ، في مواصلة التفاعل والتعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات الدولية ، حماية لهذه المصداقية وترسيخاً لها

هكذا من الأصيل

(٢)

واسهاما في حل القضايا الدولية ونصرة حقوق الانسان ، وحماية النظام البيئي العالمي . كما ستواصل العمل ، من منطلق الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى النهضة منها والوحدية ، وبنهجها المستند الى الوساطة والاعتدال والتعددية البناءة ، في اطار الجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، خدمة لمصالح شعبنا وقضايا امتنا .

وستعمل حكومتني ، كما جاء في توجيهاتكم السامية ، على حماية وتعميق النهج الديمقراطي البرلماني ، بتأكيد حكم القانون ، وبإشاعة روح التكافل والمشاركة ، والتسامح واحترام الرأي الآخر ، والحوار البناء والحرية المسؤولة ، مثلما ستعمل على دعم قواتنا المسلحة بما يمكنها من النهوض بواجبها المقدس في الدفاع عن حمى الوطن ، وعن النظام العربي ، وتطوير الأجهزة الأمنية بما يساعدها على حماية النظام العام ، وتوفير الطمأنينة والأمن والأمان ، لمؤسساتنا ومواطنينا ، في اطار التقيّد بالقانون والمحافظة عليه .

ان آثار الركود الاقتصادي ووطاة المديونية الخارجية ، وما رافقها من أزمة مالية ، ستكون موضع الاهتمام الأول لحكومتني ، التي ستعمل ، وفق توجيهاتكم السامية ، على معالجتها بالمضي في تنفيذ برنامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي وبتعديل الانماط الاستهلاكية والاستثمارية والانتاجية والتسويقية والتصديرية .

اما في المجال المالي ، فستعمل حكومتني على بناء احتياطي المملكة من العملات الأجنبية سعيا لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، والمحافظة على استقرار صرف الدينار الاردني ، وستعنى بشكل خاص بوضع الاستراتيجية الكفيلة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية . ولأن المشكلة الاقتصادية والمالية مشكلة وطنية عامة ، فان معالجتها تتطلب جهدا وطنيا عامما ، الأمر الذي يجعل حكومتني حريصة على تأمين تعاون المواطنين معها في هذا الجهد المشترك .

(٣)

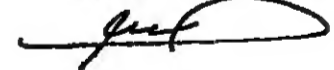
مولاي صاحب الجلالة ،

ان ما تضمنه كتاب التكليف السامي من توجيهات وتصورات مبدئية سيشكل في مجملها وتفصيله ، المنهاج الذي ستسير عليه حكومتني سواء فيما يتعلق بالقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومجلس التعاون العربي ، أو ما يتمثل بالشؤون الداخلية ، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والاعلامية والادارية ، مسترشدين بتوجيهاتكم السامية ، وفائزين بدعمكم المومول ، وسنعمل على ترجمته الى سياسات وبرامج ، ندعو الله أن يوفقنا في بلورتها وتنفيذها تحقيقا للأهداف المرحلية وبعيدة المدى ، لنكون عند ثقة جلالته بنا ، وأمل المواطنين فينا ، فنرضي الله سبحانه ، ونخدم بعونه الوطن والقائد .

واني اذ اتشرف بأن أرفع الى مقامكم السامي ، أسماء زملائي الوزراء ، لأرجو أن تتفضلوا جلالته بتوشيح المرسوم الملكي بالتوقيع السامي .

حفظكم الله ، وسدد خطاكم ، مولاي المعظم ،،

خادمكم الأمين



عمان في ٨ جمادي الأولى سنة ١٤١٠ هجرية .
الموافق ٦ كانون الأول سنة ١٩٨٩ ميلادية .

هكذا من الأصل